عليهم واول من حكم بالعول عمر لما ثل فاذ فدفع في عهده صورة
ضاق فرجها عن فروضها فشاورالصحابة فيها فاشار العباس الى العول
فقال اعيلوا الفرائض فقال بعضهم على ذلك ولم ينكره احد الا ابن
عباس فقيل له مالك انكرته في زمن عمر وسكت فقال هبته وكان مهيبا
وسأله رجل كيف تضبط بالفرائض الغائلة فقال ادخل الدار على
من هو اسود حالا وهي البنات والاخوات فانهن يتطرقن ان
فرض احد الى فرض غيره فقال الرجل ما يفتيك فقال اكثر شيء
قاله ابوك يقسم بين ورثتك على غير ما ابوك فغضب فقال
ملا تجمعون حتى نتمثل فجعل لعنة الله على الكاذبين اسم الذي هو
رجل عالج عددا لم يجعل في مال نصفين وثلث ويؤيد كلامه اذا
تعلق حقوق بمال لا يفي بها يقدم منها ما كانه اقوى كالتجهيز والدين
والوصية والميراث فاذا ضاقت التركة عن الفرض لعدم الاقوى
ولا شك انه من يتطرق من فرض احد الى فرض اخر احد ريكون صاحب
فرض من كل وجه فيكون اقوى ممن يتطرق من فرض احد الى فرض غير
احد رلان صاحب فرض من وجه وعصبة من وجه فاشبه العصبة
عليه او الزمانة اولى لان فرضه الفرض احد وعن العصبات
ولان اصحاب الفروض المجتمعة في التركة قد تساووا في سبب
الاستحقاق وهو النص فيتساوون في الاستحقاق ويأخذ
كل واحد منهم جميع حقه ان اتسع المال ولضرب لجميع حقه اذا
ضاق المال كما لو مات في التركة فاذا وجب الدية في مال لنصفين
وثلث مثلا علم ان المراد الضرب بهذه الفروض في تلك المسألة كما

وفاته

وفاته بالخلاف التجهيز وافاته حقوق مرتبة كما سلف والنقل
من الفرض الى العصوبة لا يوجب ضعفا لان العصوبة اقوى اسبابه
الارث فكيف تثبت النقصان او الزمانة بهذا الاعتبار في بعض
الاحوال فاذن الحق ما عليه عامة الصحابة وجمهور الفقهاء رضوان
الله عليهم اجمعين واعلم ان مجموع المخارج ستة لان الفرائض المذكورة
في كتاب الله تعالى ست وفي رجعها خمسة اعداد الاثنان والثلثة والاربعة
والستة والثمانية وذلك لان المخارج اثنان وثلثة والثلثين لما حرر قد
عرفت ان الاختلاط الذي يكون في نوع واحد لا يقتضي خروجا
عن تلك اللحمة وان الاختلاط بين النوعين يقتضي في اربعة
في ستة واثني عشر واربعة وعشرين لكن الستة من تلك
اللحمة فبقي اثنان اذا انضما الى اللحمة صار المجموع ستة اربعة
منها اي من تلك الستة لا تعول اصلا لان الفرض المتعلقة
بهذه المخارج الاربعة اما ان يبقى المال بعد سهامه شيء زايد
عليها وهي الاثنان والثلثة والاربعة والثمانية فلا عول في الثلثين
لان المسئلة انما تكون من اثنين اذا كان فيها نصفان كزوج وام
لاب وام او نصف ومابقي كزوج واخ لاب وام والثلثة
لان المخارج منها اما اثنان ومابقي كام واخ لاب وام واما الثلثة
ومابقي كبنتين واخ لاب وام واما ثلث وثلثان كاختين لام
واختين لاب وام والاربعة لان مايخرج منها اما اربع ومابقي
كزوج وابن او اربع ونصف ومابقي كزوج وبنت واخ لاب
وام او اربع وثلث مابقي كزوج وابوين والثمانية لان لطارئ